مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أثر فقه القاضي عبد الوهاب المالكي على المدرسة العراقية

The impact of the jurisprudence of Judge Abdul-Wahhab Al-Maliki on the Iraqi school

رمضان بلعمش[1]*، شوالين محمد سنوسي[2]

[1] جامعة أحمد بن بلة وهران1، (الجزائر)، bellamecheramdan@gmail.com

[2] جامعة أحمد بن بلة وهران 1، (الجزائر)، medchoualine@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال: 2021/12/10	تاريخ القبول: 2021/01/26	تاريخ النشر: 2022/03/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تُعتبر المدرسة المالكيّة العراقيّة من أهمّ مدارس المذهب المالكيّ لِما لها من أثرٍ عليه، ويُعتبر القاضي أبو محمد بن عبد الوهاب أحدَ أعمدة المدرسة وأبرز نُظّار وأئمة المذهب، من هذا المنطلق جاءت الدّراسة هادفةً لإبراز أثر فقه القاضي عبد الوهاب في المدرسة العراقيّة والعلاقة بينهما، من خلال بيان المناهج الفكريّة التي قدمها القاضي للمدرسة العراقيّة والتي بدورها أنتجت منهاجاً فكريّاً متميزاً وفريداً خدم المذهب المالكي، فجاءت الدّراسة مزاوِجةً في بيان حالِ كلٍّ منهما وأثره في منهجهما، معتمداً في ذلك على المنهج الوصفي والتّحليلي للمضامين الفقهيّة والأصوليّة لكلٍّ منهما مع المنهج التّاريخي في سرْد الأطوار والأحداث، وإبراز العلاقة التّفاعلية التّبادلية بين فقه القاضي والمدرسة العراقيّة.

الكلمات المفتاحية: القاضي عبد الوهّاب ؛ المدرسة العراقيّة ؛ المذهب المالكيّ ؛ أثر المنهج

Abstract :

Al-Malikiyah Iraqi school is one of the most important schools of the Maliki school because of its impact on it, Elkadi Abu Muhammad ibn Abd al-Wahhab is one of the pillars of the school and the most prominent overseers and imams of the school, From this point, the study aimed to highlight the effect of Elkadi Abdul Wahhab's jurisprudence on the Iraqi school and the relationship between them. Through a statement of the intellectual curriculum presented by Elkadi to the Iraqi school, which in turn produced a distinct and unique intellectual curriculum that served the Maliki doctrine, The study was coupled with a statement of their respective situations and their effect on their approach, based on the descriptive and analytical approach of the jurisprudential and fundamentalist contents of each and the historical approach to the narrative of phases and events, and highlighting the interrelationship between the jurisprudence of Elkadi and the Iraqi school.

Keywords: Elkadi Abdul Wahhab, the Iraqi school, the Maliki doctrine, effect of the curriculum.

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين وبعد:

أَشعّ فقه إمام مدينة رسول الله صلّى الله عليه وسلم "مالك ابن أنس" على العالم الإسلامي، فتهافتتْ البقاع طلباً له وحباً فيه، فكانت بلاد العراق سبّاقةً في احتضانه وتبنّيه لما رأوْا فيه من خصاصةٍ، تناقل العراقيون المذهب عبر مراحل وجوده هناك بشغفٍ وإتقان من خلال علماءَ سبَّلوا أنفسهم لخدمته وتنقيحه.

نجد الإمام القاضي عبد الوهاب بن نصر التّغلبي من بين العلماء الذين بذلوا الغالي والنّفيس من أجل إعلاء المذهب المالكي بالعراق، وممّن نافح عن المذهب وخدمه في فترة عصيبة في بلاد العراق بما نفع به أصحاب المذاهب الأخرى قبل المالكيّين أنفسهم.

جاء هذا البحث ليُبرز ذلك الأثر الفقهيّ الذي وَسم به القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقيّة وحفر إسْمه فيها على أنّه رئيسها في زمانه إنطلاقاً من تساؤلٍ رئيسٍ مفاده: كيف كان أثر فقه القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقية؟ وبالمقابل ما هو أثر منهج المدرسة على فقه القاضي؟

ويتفرّع عن هذا التّساؤل عديدٌ من الأسئلة الجزئية أهمّها:

- ما لمقصود بالمدرسة المالكيّة العراقيّة؟
- كيف كان تاريخ المدرسة العراقية؟ ومن هم أبرز علمائها؟
- بماذا خدمت المدرسة العراقية المذهب المالكي؟ وما هي أهم خصائصها؟

منهجية البحث:

- اعتمدت على المنهج الوصفي التّحليلي للمضامين الفقهية والأصولية التي خلّفها كل من المدرسة العراقية بشكلٍ عامٍ والقاضي عبد الوهاب بشكلٍ خاصّ، إضافةً إلى المنهج التّاريخي في تتبع وإستقراء الأحداث التّاريخية التي واكبت مراحل المذهب في هاته المدرسة وفي حياة القاضي.
- توثيق المادّة العلميّة وفق المنهج العلمي.
- محاولة إعطاء تعاريفَ خاصّة.
- تجنّب الحشد والحفاظ على العبارة السّهلة والأسلوب المفهوم.
- ترقيم الحواشي متواصل آخر البحث.
- إلحاق قائمة المصادر والمراجع آخر البحث.

خطة البحث:

المبحث الأوّل: المدرسة المالكيّة العراقيّة، أطوارها وخصائصها

المطلب الأوّل: التّعريف بالمدرسة المالكيّة العراقيّة ومراحلها

المطلب الثّاني: خصائص المدرسة العراقيّة

المبحث الثاني: أثر القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقيّة

المطلب الأوّل: حالة المدرسة زمن القاضي عبد الوهاب

المطلب الثّاني: أثر فقه القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقيّة

خاتمة

المبحث الأوّل: المدرسة المالكية العراقية، أطوارها وخصائصها

كان للمدرسة المالكية العراقية خصوصيّةٌ كبيرةٌ في المذاهب الإسلاميّة عامّةً وداخل المذهب المالكي خاصّةً، فقد كانت سبّاقة في ظهورها وشهِدت العديد من الأطوار والمراحل التي سنأتي على ذكرها، وقبل ذلك ارتأينا بيان مفهوم المدرسة العراقية وبيان موقعها من العالم الإسلامي.

المطلب الأول: التعريف بالمدرسة المالكية العراقية ومراحلها

وسنتعاطى فيه تعريف المدرسة العراقية ببيان معناها وقطرها الجغرافي ومن ثمّ بيان مراحلها.

الفرع الأول: تعريف المدرسة العراقية

لأجل الوقوف على المعنى الإجمالي لا بد من بيان معاني المفردات المكونة لها، من خلال بيان المقصود بـ "المدرسة"، مع التعريف بالقطر العراقي وبيان موقعه وحدوده.

تعريف المدرسة:

لغة: د ر س مدرسة مفرد ج مدارس، ودرس الشيء يعني جزَّأهُ، ودَرَسَ الكتاب يعني كرّر قراءته ليحفظه ويفهمه، ودرس الدّرس يعني جزّأ الدّرس ليسْهل تعلّمه على أجزاء، ويُقال درس القمح أي طحنه. وهي: مكان الدّرس والتعليم[1].

اصطلاحا: اختلفت تعريفات المدرسة في الاصطلاح فبعضها كان ناظراً إلى: الغاية والهدف، وبعضها الآخر كان ناظراً إلى أركان المدرسة مع الإتّكاء على ما لها من معنى في اللّغة.

فنجد الاختلاف في معانيها بين نطقها المجرّد عن الإسناد ينصرف إلى المعنى الشّائع المطابق للمعنى اللّغوي، وانصرافها إلى معناً آخر عند الإسناد، مثل: مدرسة الحديث، المدرسة الفقهية، مدرسة البصريين والكوفيين...

فيمكن اِستخلاص تعريفٍ على المعنى الثّاني يشمل المرتكزات المرادة في هاته الحيثيّة، فنقول: **هي اتّجاه توافق في الكليّات والأصول وإنْ اختلف في بعض الفروع، اجتمعت على نُصرة مذهبٍ معيّن ومواجهة المخالف بالأساليب اللاّزمة.**

موقع القطر العراقيّ وحدوده

تقع جمهوريّة العراق الحديثة في جنوب غرب قارّة آسيا، ضمن منطقة الشّرق الأوسط وتُشكّل القسم الشّمالي الشّرقي من الوطن العربي. ولم يشهد العراق تغيّراً كبيراً في حدوده منذ القديم، يقول الإصطخري: "وأمّا العراق فإنّه فى الطّول من حد تكريت إلى حدّ عبادان على بحر فارس، وفى العرض عند بغداد من قادسية الكوفة إلى حلوان، وعرضه بواسط- من واسط إلى قريب الطّيب، وعرضه بالبصرة- من البصرة إلى حدود جبّى..."[2] وقدْ أوضح بعض الدّارسين المعاصرين؛ فقالوا: "يشكّل العراق القديم المنطقة الممتدة من هضبة أرمينيا في الشّمال حيث ينبع نهرا دجلة والفرات حتّى الخليج العربي في الجنوب، ومن الفرات غربا حتى ما وراء دجلة شرقا"[3]

والمذهب المالكيّ إذا ذُكر في العراق انصرف إلى حاضرتيْ البصرة وبغداد، كونه توغل فيهما وانتشر بصفة أقوى وأكثر تأثيراً عن باقي البلاد، فهو اصطلاح للكل على الجزء.

مفهوم المدرسة المالكية بالعراق: بالنظر إلى ما سبق يمكن أن نعرفها فنقول:"هي منطقة مابين النّهرين التي اتخذت من مذهب الإمام مالك حجة في الفقه والأصول وقعّدت له، ونافحت وذبّت عنه ضدّ المذاهب الأخرى بالأساليب اللازمة."

الفرع الثاني: أطوار المدرسة العراقية وأهم أعلامها

عرفت المدرسة المالكيّة بالعراق مثل غيرها من المدارس الفقهية عامّة والمالكية خاصّة (المدنية، المصرية، المغربية...) مرورها بعديد المراحل والأطوار ساهمت في نضوجها وانتشارها، يمكن الفصل بينها في ثلاثة مراحل: التّأسيس لتأتي بعدها مرحلة النّضج والانتشار فالتّراجع والانحصار.

تأسيس المدرسة العراقية (من أواخر القرن الثاني إلى أوائل القرن الثّالث):

أخذ المذهب المالكي طريقه إلى العراق عن طريق أصحاب الإمام مالك الأوائل وتلامذتهم، فنجد منْ هؤلاء الأصحاب من تفرّد بنقل حديث وموطّأ مالك دون السماعات الأخرى ومنهم من زاوج بين الفقه والحديث في نقله عن الإمام.

فنجد ممّن اشتهر بأخذ الموطأ عن مالك مباشرة، ولهم روايات فيه: محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة (189 هـ) وروايته للموطأ مشهورة، عبد الله بن المبارك (181 هـ) روى الموطأ وتفقّه على مالك، عبد الرحمن بن مهدي البصري (198هـ)، لزم مالكًا وأخذ عنه وانتفع به، يحي بن سعيد القطان وغيرهم كثير[4].

ومن مُجمل الأصحاب والتلاميذ الذين زاوجوا بين فقه الإمام وحديثه ونقلوا آراءه لبلاد العراق نذكر بصفة مقتضبة: سليمان بن بلال (176هـ) ، عبد الرّحمن بن مهدي (198هـ)، محمد بن عمر الواقدي (207هـ)[5].

وعن هؤلاء العلماء بدأ انتشار المذهب المالكي في العراق وتفقّه عليهم جماعة من كبارِ المالكيّة مثل: أحمد بن المعدل بن غيلان بن الحكم (214هـ) تفقّه على مدنيّين من أصحاب مالك وعليه تفقّه القاضي إسماعيل[6]، محمد بن سلمة (216هـ) ، عبد الملك بن الماجشون(213هـ) ، عبد الله بن مسلمة ابن قعنب التّميمي الحارثي القعنبي أبو عبد الرحمن (220هـ)[7].

وقدْ شهدت هاته المرحلة غلبة المذهب المالكي في بعض مناطق العراق، قال عياض:" واستقرّ ببلاد العراق بالبصرة فغلب عليها بابن مهدي والقعنبي وغيرهما ثمّ بأتباعهم من ابن المعذل، ويعقوب بن شيبة آل حماد بن زيد"[8]

مرحلة النّضج والانتشار(من النصف الثاني من القرن الثالث إلى غاية النصف الأول من القرن الخامس):

أسهمت العديد من الأسباب والعوامل في نشر مذهب الإمام مالك بالعراق، فبالإضافة إلى عامل رحلة طلب العلم ونقله ونشره في بلاد العراق نجد عوامل أخرى مهّدتْ وهيّأتْ مناخاً ملائماً جعلت أهل العراق يتقبّلونه ويلتفّون حوله، فمِن الأسباب التي كانت عاملاً في نشر المذهب في العراق نذكر:

أوّلاً: ماتميّز به صاحب المذهب الإمام مالك رحمه الله من تمسّكه بالسّنّة، ومحاربة البدعة، وتشبّثه التّامّ بآثار الصّحابة والتّابعين فقدْ تشدّد في قبول الأخبار المرويّة وانتقادها. قال سفيان بن عيينة:"ماكان أشدّ انتقاء مالك للرجال وأعلم بهم"[9]. وكان قليلَ بل نادرَ الرّواية عن غير المدنيّين خصوصاً العراقيين[10].بالمقابل كان للإمام مالك وافر الحظّ في الرّأي والنّظر فقد زاوج بين طريقة أهل النّظر وطريقة أهل الحديث بمهارة عجيبة حتى إنّ ابن قتيبة في كتابه "المعارف" جعله من أهل الرّأي[11] ما جعل أهل العراق يلتفّون حول موطّئه، وقدْ قيل فيه:

وممّا به أهل الحجاز تفاخروا ... بأنّ الموطّأ في العراق محبّبُ[12]

يقول عبد الرّحمن ابن مهدي "الثّور إمامٌ في الحديث، وليس بإمامٍ في السّنة. والأوزاعي إمامٌ في السّنة، وليس بإمامٍ في الحديث. ومالك إمامٌ فيهما معًا"[13].

ثانياً: المدينة موطن النّبي صلّى الله عليه وسلّم وفيها نزلت أغلب الأحكام الشرعيّة وكانت مستقرّ الخلافة الرّاشدة في عهد الثّلاثةِ الأُوَل وأكثرَ أصحابه رضوان الله عليهم من بعده، فكان العلم فيها أغزر وأثبت فجُعلَت بذلك مقصداً للتّعبد والتّعلم ساهم في إغراء طلبة العلم للوفود إليها والنّهل من علم علمائها. قال مالك: "أدركت هذا المسجد وفيه سبعون شيخاً ممّن أدرك أصحابَ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وروى عن التّابعين فلم يحمل الحديث إلاّ عن أهله."[14]

ثالثاً: ما ورد في الأثر أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: (يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ)[15]. قال سفيان بن عيينة: "إنّه مالك بن أنس".[16] قال القاضي عبد الوّهاب: "أمّا أنّه لا يُنازعنا في هذا الحديث أحدٌ من أرباب المذاهب. إذْ ليس منهم من له إمام من أهل المدينة."[17]

رابعاً: طول المدّة التي مكثها مالك يُدرّس الحديث والفقه، حيث قضى نحوًا من أربعين سنة يلقي الدّروس بين صفوف طلبة العلم.

مجمل هاته الأسباب يسّرت السّبيل لرجالات المذهب ومهّدت لهم السّبيل لنشره في بلاد العراق فقد غطّى المذهب المالكيّ على المذاهب الأخرى في هاته المرحلة، وممّن ساهم في نشر المذهب ونافح عنه نذكر:

أسرة ابن حمّاد: نسبة إلى حمّاد بن زيد، كانت قريبة من الخليفة المأمون، فساعد ذلك على انتشار المذهب المالكي في العراق. قال عياض:"فدخل هذا المذهب بغداد وغيرها من بلاد العراق فانتشر بها مع غيرها من المذاهب ولكنّه غلب وفشِي أيام قضاء آل حمّاد بن زيد"[18]

وأشهر علماء هذه الأسرة هو القاضي إسماعيل بن إسحاق (282هـ)، صاحب كتاب المبسوط، تولّى القضاء ببغداد مدّة تزيد على ثلاثين سنة، وكان هو المؤسّس الحقيقيّ لمدرسة المالكيّة ببغداد داعياً له منافحاً عنه، قال عياض:" وعنه انتشر مذهب مالك بالعراق...وكان أبو حازم القاضي الحنفي يقول: لبث إسماعيل أربعين سنة

يميت ذِكر أبي حنيفة من العراق"[19]. ثم جاء من بعده إبراهيم ابن حمّاد ابن إسحاق (323هـ) ، والقاضي أبو الفرج عمر بن محمد اللّيثي البغدادي(321هـ).

ثم جاء تلميذهما أبي بكر الأبهري(375هـ) الذي بذل كل ما في وسعه لتدريس ونشر المذهب المالكيّ ومواصلة الطّريق الذي ابتدأه العلماء السّابقون له وكذلك فعل ابن خويز منداد البصري، وابن الجلاّب(378هـ)، وابن القصار(398هـ)، والإمام الباقلاّني(403هـ)، والقاضي عبد الوهاب البغدادي(422)، الذي تتلمذ وأخذ المذهب عنهم، وكانوا جميعًا {وغيرهم الكثير} لهم الفضل في تثبيت وتأصيل أركان المذهب المالكي في العراق[20].

وتُعتبر هاته المرحلة زهرةَ المدرسة المالكية بالعراق إذْ غلبت وانتشرتْ وقوِي عودها واشتدّ ساعدها بحيازتها لأمر القضاء مع تفنّن وإتقان أصحاب المذهب العراقيين للعلوم الشّرعية وذبّهم عن المذهب بالردّ والتّأصيل من جهة، وحظيّها بالرّضى من حكّام العراق وتقريبهم إليهم من جهة أخرى.

مرحلة الانحصار والتّراجع:

اتسمت المدرسة المالكية العراقية في هاته المرحله بسقوطها المباشر ونزولها من عرش المذاهب الفقهية بعد أنْ كانت متربّعة عليه، وهذا ماعنيته ب"فاء" التعقيب عند ذكري لمراحل المدرسة باختصار، مع انحصارها في أماكنَ معدودةٍ ظلّت تقاوم وتذبّ عن المذهب إلى غاية أفوله وزواله منها. قال عياض " ...إلى أن دخلها بعض الشافعيّة فتشارك المذهبان جميعاً إلى وقتنا هذا وكان آخر الأئمة بها من المالكية في زمننا ...وانقطع ببغداد فلم يبق له بها إمام من نحو الخمسين والأربعمائة عند وفاة أبي الفضل بن عبدوس"[21].

إنّ هذا الانحصار والسّقوط للمذهب بالعراق كانت له أسباب يمكن حصرها في النقاط التّالية:

- خروج القضاء في البلاد عن سلطة المذهب المالكي: بخروج سلطة القضاء إلى غيرهم خسر المذهب ذراعاً متينة كانت تعينه على سيادته وبقائه فضعفت شوكة المذهب وقلّ الواردون والطّالبون له، خصوصا بعد رفض الأبهري لمنصب القضاء، وبعد موت الأبهري وكبار أصحابه لتلاحقهم، وخروج القضاء عنهم الى غيرهم من مذهب الشافعي وأبي حنيفة، ضعف مذهب مالك بالعراق وقلّ طلبه لإتباع الناس أهل الرياسة والحكومة[22].

- تَبنّي السّلطة للمذهب الشّافعي وتقريبهم لفقهائه: لاشكّ أن تبنّي السّلطة العليا في البلاد لمذهب محدّد يُعين الأخير على الانتشار والتّوسّع مهما طال أمد الصّمود للمذاهب الأخرى، وهو ماحدث للمذهب المالكي بالعراق، خصوصاً مع تولّي القادر بالله خلافة العراق معلناً مواجهته للمالكيّة فجرّدهم من مناصب الإفتاء والقضاء وقدّم إليها شافعيّة العراق.

- خروج القاضي عبد الوّهاب إلى مصر: كان خروج القاضي من أرض العراق ضربةً قاسمة، فقد كان من أواخر حصون المذهب المالكي في البلاد، ولم يأت من بعده من يستطيع خلافته وسدّ الفراغ الذي خلّفه رحيله .

– ظهور التّعصب المذهبي: انساق وراء هذا النهج الذي اتّبع طابع الانتصار المطلق للإمام المتّبع رعيّة كثير؛ منهم علماء، ممّا نتج عنه اعتساف في حقّ المذهب المالكي، فلم يكن الرّجوع عن المذهب في المناظرة مظهراً متكرراً.

المطلب الثّاني: خصائص المدرسة العراقيّة

رغم انتماء وانطواء العديد من المدارس الفقهية تحت راية المذهب المالكي إلاّ أنّ هذا لم يمنع ظهور خصائص مميزة لكلّ مدرسة عن الأخرى، ولم تكن المدرسة المالكية بالعراق بمنأى عن هاته الخصيصة، بل وإنّ المدرسة المالكيّة بالعراق قد أخذت مساراً ومنهاجاً مغايراً ومختلفاً شديدَ الاختلاف مع بقيّة المدارس المالكيّة الأخرى في تعاملها مع المذهب عامّة ومع النّصوص الفقهيّة خاصّة.

يمكن إبراز هاته الخصائص والميزات من خلال حيثيّة التأليف ومنهجه وحيثيّة الدّرس الفقهي في المجالس.

الفرع الأول: من حيث التّأليف

منهج التّأليف المتميّز عن المدارس الأخرى: وهذا يظهر جليّاً من خلال مؤلفات العراقيّين في؛

– كتب التّأصيل والتّدليل: إنّ البيئة العراقية التي تعجّ بالمذاهب المتباينة ألزمت مالكيّة العراق على دراسة نصوص المذهب بمنهج يُحقّق لهم المطلوب، وليس المراد هنا بالتّأصيل معناه الشّائع فقط، بل الأمر واسع فيه، فمتى رضي التابع للإمام بأصل معيّن في باب من أبواب الفقه صيّر الفتوى واستنبط الاجتهاد وفق تلكم الأصول. قال المقري:" وقد كان للقدماء رضي الله عنهم، في تدريس المدونة اصطلاحان: اصطلاح عراقيّ، واصطلاح قرويّ. فأهل العراق جعلوا من مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلّة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات، ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل، وتحرير الدّلائل، ورسم الجدليّين، وأهل النّظر من الأصوليين."[23] فقد ألّف ابن القصّار مقدّمته في الأصول ليتتابع التّأليف مِن خلفه ويصل غايته مع الإمام الحجّة الباقلاّني.

قال أبو عمران: "رحلت الى بغداد وكنت قد تفقّهت بالمغرب، والأندلس عند أبي الحسن القابسي، وأبي محمد الأصيلي، وكانا عالمين بالأصول. فلمّا حضرت مجلس القاضي أبي بكر ورأيت كلامه في الأصول والفقه، والمؤالِف والمخالف، حقرت نفسي وقلت: لا أعلم من العلم شيئاً. ورجعت عنده كالمبتدئ."[24]

– كتب الخلافيّات: وهي كتب تُعنى بمسائلَ من الخلاف العالي بين المذاهب الفقهية تهدف إلى نصرة المذهب بعرض أدلته وبسطها مقابل الانتقاص من أدلة المخالف.

– كتب الرّدّ والذّب عن المذهب: والفرق بينها وبين الصّنف السّابق يكمن في سبب التّأليف؛ إذْ أنّ كتب التّأصيل والخلافيّات تُؤلّف أصالةً خلافاً لكتب الذّبّ التي تُؤلّف ردّاً على المخالف. فقد ردّ القاضي إسماعيل وغيره على الشيباني، وردّ القاضي أيضا والأبهري والقاضي عبد الوهاب على ما ألّفه المزني.

– تميُّز تأليف الفقه العراقي أيضاً بالتّخريج والتّفريع لمسائل جديدة من خلال الاستقاء من نصوص الإمام والمذهب.

لاشكّ أن هذا المنهج العراقي في تعامله مع نصوص الإمام أعطى للمذهب بعداً تدليلياً وتأصيلياً من جهة وتفريعاً وتخريجياً ساهم في بناء وإبراز قواعد المذهب.

الفرع الثاني: من حيث الدّرس: ونجدها تتميّز عن غيرها بـ؛

– سعة الإطلاع على نتاج ومؤلّفات وكتب المذاهب الأخرى، والاقتباس من طرقها وأساليبها، مع دراستهم للمذهب المالكي دراسةً مقارنةً بالمذاهب الأخرى، ولهم في هذا عديد التّواليف والمصنّفات، فطبيعة البيئة بالعراق المختلطة بعديد من المذاهب الفقهيّة والنِّحل الطّائفية التي لم تحظ به بقيّة المدارس ألزمت المدرسة المالكيّة العراقيّة مواكبة هذا الاختلاف والإطلاع عليه قصد الذّبّ والرّدّ.

– الجدال والمناضرة: لطالما عُقدت مجالس المناظرة بين مالكيّة العراق وغيرهم، نتيجة البيئة الفكريّة المختلطة كما سبق وذكرنا، فقد خرجت المجادلة والرّدود من طيّات الكتب إلى المجالس العلميّة قصد بيان حجّة مذهب الإمام مالك وإقامة الدّليل. ولعلّ أشهر مناظري المذهب القاضي الباقلاّني وله في هذا الباب الكثير.

– تناول وتعاطي الفقه الافتراضي في مجالسهم، كيف لا وهم في أمّ حاضرة مدرسة الرّأي والافتراض ورائدته.

المبحث الثاني: أثر القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقيّة

إنّ الحديث عن الوضع العلميّ يلزم منه قبل ذلك الحديث عن الوضع العامّ للبلاد(سياسياً واجتماعياً) فترةَ القاضي عبد الوهاب.

شهد العالم الإسلاميّ انقساماً وتصدّعاً خلال القرن الرّابع والخامس من الهجرة إلى دويلات عدّة وإنْ كانت تبعيَّتها وولايتها ظاهراً للخلافة العباسيّة آنذاك فقد كان شكلاً لاغير، سيطر البوهيون[25] على العراق في الفترة(447/334هـ) أي طوال حياة القاضي عبد الوهاب، فأفسدوا واعتدوا وبطشوا وانتشرت الرّذيلة والفاقّة حتّى مسّت علماء البلد فزاد غلاء الأسعار وعُدِمت الأقوات، وظهر الموت ببغداد[26]، وكان القاضي مِن بين مَن ألزمتهم الحاجة على الخروج من بغداد كما سنأتي على ذكره.

المطلب الأول: حالة المدرسة زمن القاضي عبد الوهاب

الفرع الأول: الوضع العلمي للمدرسة زمن القاضي عبد الوهاب

خلافاً للوضع الأوّل فقد كانت الحالة العلمية مغايرة له، فقد وصلت مبلغاً كبيراً في تبادل العلوم والبحث والتأليف، وكانت من أزهى فترات الإسلام الفكريّة عامة وعلوم الشّريعة خاصّة، فلقبت هاته الفترة بـ"العصر الذهبي" لما تفتّحت عليه الحضارة الإسلاميّة على بقيّة الحضارات خصوصاً مع نموّ حركة التّرجمة التي نالت الحظّ الوافر من جهد العلماء والمؤلفين.

نجد أنّ المذاهب الفقهية في هاته المرحلة قد استقرت بظهور المدوّنات وبيان الأصول.

من هذا المنطلق يمكن إبراز الحالة العلميّة للمدرسة المالكية خلال هاته الفترة من خلال: التّأليف، القضاء والدّرس، المناظرة والجدل.

التّأليف: ازدهرت الحركة التّأليفية في عصر القاضي أبي محمد في كافّة الميادين الفكريّة، فكان للمذهب المالكي نصيبٌ من هاته الحركة ففي المائة الخامسة مسّت مختلف جوانبه وميادينه فأبدعت فيه الأنامل وبرز الخلاف العالي وتجلّى علم الخلاف بينها في أبهى صورة وواصلت كتب الرّدود والذّب عن المذهب صولتها خلال هاته الفترة.

فقد تطوّر الفقه مع مبدأ المائة الثّالثة إلى غاية الرّابعة، إذْ بلغ منتهاه وغاية سنامه، وحَفظ قوّته الأصلية بسبب ما ظهر فيه من الحفاظ والمجتهدين الكبار والتآليف العظام، في هذا العصر اختلط فيه المجتهدين بغيرهم وسنأتي على ذكر بعضهم، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق، ولكن غلب التقليد في العلماء[27].

ثم جاءت بداية القرن الخامس أوكما لقّبها الحجوي بـ {مرحلة الشّيخوخة}[28]، ويمكن اعتبارها مرحلة ثانية واكبها القاضي عبد الوهاب، حيث تفشىّ التّقليد وندر الاجتهاد نتيجة قصور الهمم عن الاجتهاد إلى الاقتصار على الترجيح بين الأقوال المذهبية وانصرفت همّتهم لشرح كتب المتقدّمين وتَفهُّمها، ثم اختصارها بجمع الفروع الكثيرة في اللّفظ القليل.

القضاء والدّرس: لازال المذهب المالكي في العراق زمن أبي محمد يشغل حصّة من القضاء رغم تقريب أهل الرّياسة من بني بويه لغيرهم من الفقهاء وتقليدهم إيّاهم المناصب الرّفيعة. فقدْ كان قاضي القضاة زمن الملك عضد الدولة فناخسرو بن بويه الديلمي هو بشر بن الحسين معتزليّا[29]. وكانت تُعقد الدّروس والحلق عن المذهب المالكي، خصوصاً للعلماء ممّن بلغوا رتبة الاجتهاد، وكانت لهم حِلقٌ خاصّة يشهدها النّفر الكثير لا يزاحمهم فيها أحد، كما سنأتي على ذكر بعضها.

المناظرة والجدل: بلغ هذا الفنّ في بلاد العراق مالم يبلغه في غيره من بلاد المسلمين خصوصاً في هاته المرحلة لكثرة الفرق الفقهية من جهة والعقدية من جهة أخرى، خصوصاً وأنّ مجالس المناظرات كانت في الأغلب تتمّ بحضرة الملك وبرعايته.

وللشّيخ الباقلاّني مناظرته المشهورة في مجلس عضد الدولة وغيرها من المناظرات[30].

الفرع الثّاني: أهمّ أعلام هاته المرحلة

شهدت الحركة العلميّة خلال هاته الفترة ظهور أعلام تفنّنوا وخدموا المذهب المالكي ورفعوا رايته في مواجهة الطّوائف الفكريّة المتناحرة، ونقصر في ذكرنا على البعض ممّن أخذ عنهم القاضي.

أبو بكر محمّد بن عبد الله التّميمي الشّهير بالأبهري البغدادي[31] :ناشِر مذهب مالك في العراق، أقام ستّين سنة على الفتوى والتّدريس بجامع المنصور ببغداد، روى عنه الدّارقطني والباقلاّني والأصيلي، وأجاز لابن أبي زيد والقاضي عبد الوهاب وغيرهم. من تصانيفه: له شرحان على مختصر ابن عبد الحكم، وكتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة، وكتاب العوالي في الحديث والأمالي وكتاب الرّدّ على المزني، وغيرها كثير. عُرض القضاء على

الأبهري فامتنع، وبعد موته خرج القضاء عن المالكية إلى الشّافعية والحنفية، وضَعُف مذهب مالك في العراق، وقلّ طالبه. توفي الأبهري سنة 375هـ.

عبيد الله بن الحسن أبو القاسم بن الجلاب[32]: ويقال: ابن الحسين بن الحسن تفقه بالأبهري وغيره، وله كتاب في مسائل الخلاف وكتاب التّفريع في المذهب مشهور وكان أحفظ أصحاب الأبهري وأنبلهم وتفقّه به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة. ويعتبر من أول الذين تعاطوا فنّ التّقعيد الفقهي. توفّي سنة 378هـ.

علي بن عمر أبو الحسن ابن القصار القاضي[33]: الإمام الفقيه الأصولي الحافظ النّظّار. تفقّه بأبي بكر الأبهري وغيره وبه تفقه أبو ذر الهروي والقاضي عبد الوهاب ومحمد بن عمروس وجماعة، قال أبو إسحاق الشّيرازي: "وله كتاب في مسائل الخلاف لا أعرف للمالكيّين كتاباً في الخلاف أحسن منه." قدّم له بمقدمة أصولية متقنة جليلة، قال القاضي عبد الوهاب: "تذاكرت مع أبي حامد الإسفراييني الشافعي في أهل العلم وجرى ذكر أبي الحسن ابن القصار، وكتابه في الحجّة لمذهب مالك. فقال لي: ما ترك صاحبكم لقائل ما يقول". توفي صاحب الترجمة سنة 398 هـ.

أبو بكر بن محمد بن الطّيب القاضي المعروف بابن الباقلاّني[34]: الملقب بشيخ السّنة، ولسان الأمّة، كان عظيم الجدل والحجّة، انتهت إليه رياسة مالكيّة العراق، أخذ عن الأبهري وغيره، وعنه أخذ القاضي عبد الوهاب ونفر كثير، وقد تولّى القضاء. له تصانيف بديعة في عديد الفنون نذكر منها: كتاب الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضّلالة، كتاب المقدمات في أصول الديانات، التّقريب والإرشاد وكتاب المقنع في أصول الفقه.

قال عياض:" كان بعضهم يقول: جاء في الأثر أن الله تعالى، كان يتعاهد عباده بأنبيائه ورسله، فلما ختم الرسالة بمحمد صلى الله عليه وسلم، تعاهد أمّته في رأس كل مائة عام بربّاني من علمائها، يحيي لها دينها، ويجدد شريعتها، فكان إمام رأس أربعمائة: أبو بكر بن الطّيب رحمه الله تعالى."[35] توفّي رحمه الله لـ 403 هجري.

المطلب الثّاني: أثر فقه القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقيّة

للكلام عن أثر فقه القاضي عبى المدرسة العراقية المالكية ودوره فيها وجب التّعريف به تعريفاً موجزاً.

الفرع الأوّل: : التّعريف بالقاضي عبد الوهاب[36]

هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي يكنّى بأبي محمّد، ولد لعام ثنتين وستين وثلاثمائة ببغداد، نشأ في عائلة علم ودين، تفقّه صغيراً ونبغ، كان عاكفاً على التّدريس والتّأليف ببغداد، مسّته الحاجة والفاقّة كثيراً حتّى خرج منها في آخر عمره صوب مصر، فأتبعه أهل بغداد من أجل منعه. قالوا له: "والله يعز علينا فراقك، فقال لهم: والله لو وجدت في بلدكم كبجلتين من ذرة، ما خرجت منها، ولقد ترك أبي جملة دنانير وداراً، أنفقتها كلها على صعاليك من كان ينهض بالطّلب عندي. فنكس كل واحد منهم رأسه، ثم أمرهم بالانصراف، فانصرفوا."[37] وقد أنشد قائلا:

بغداد دار لأهل المال واسعة ... وللصّعاليك دار الضّنك والضّيقِ

أصبحت فيها مضاعاً بين أظهرهم ... كأنني مصحف في بيت زنديقِ

وما إنْ دخل مصر حتى انهالت عليه الدنيا والدراهم، إلاّ أنّ المنيّة لحقته، ويُحكى فيما قاله بعد أن توسّعت عليه الدّنيا في مصر: "لا إله إلا الله لما عشنا متنا".

توفّي بمصر وهو قاضٍ بها في شعبان لعام ثنتين وعشرين وأربعمائة للهجرة يقال من أكلة اشتهاها، ودفن بالقرافة.

شيوخه وثناء العلماء عليه:

تتلمذ القاضي أبو محمد وتفقه على كبار مشايخ المالكية العراق ممن ذكرتهم سابقا؛ الأبهري، ابن الجلاب، ابن القصار والباقلاني؛ قال القاضي عبد الوهاب حين سُئل عمّن تفقّه: " قال: صبّحت الأبهري وتفقّهت مع أبي الحسن بن القصّار وأبي القاسم بن الجلاّب والذي أفتح أفواهنا وجعلنا نتكلّم: القاضي أبو بكر بن الطّيب"[38].

ولم يقصُر على مشايخ المالكية فقط بل أخذ عن غيرهم، وفي ميادين الشّريعة عامّة فقد سمع أبا عبد الله بن العسكري، وعمر بن محمد بن سبنك، وأبا حفص بن شاهين وابن عمر بن السّمّاك، وأبي خالد النّصيبي والحاوي وممن سمع منه أيضاً القاضي أبو محمد بن زرقونه، وأبو عم الهاشمي، وأبو سعيد الكرخي، وأبو الحسن ابن الصلت، وابن نافع، وأبو علي ابن شاذان وغيرهم[39].

ومن أقوال العلماء فيه وثناءهم عليه كثير، فهذا شيخه الإمام الباقلاني يقول: "لو اجتمع في مدرستي أبو عمران الفاسي وعبد الوهاب لاجتمع علم مالك؛ أبو عمران يحفظه وعبد الوهاب ينصره"[40].

وقال فيه الخطيب: "كان ثقة، ولم نلق من المالكيّين أحداً أفقه منه، وكان حسن النّظر، جيّد العبارة."[41]

قال فيه ابن بسام في "الذخيرة": "كان فقيه النّاس، ولسان أصحاب القياس".[42]

الفرع الثاني: أثر فقه القاضي عبد الوهاب في المدرسة العراقية

يتجلّى أثر فقه وعلم القاضي عبد الوهاب على المذهب المالكي بشكل عامّ وعلى المدرسة العراقية بشكل خاصّ، فإنْ كان له الأثر على المدارس الأخرى فكيف لا يُؤثّر على المدرسة المالكيّة العراقية وقد قضى كلّ عمره فيها إلا اليسير منه، فكان له الأثر البارز عليهما من عدة جوانب.

يمكن سرد هاته الجوانب فيما يأتي:

منهجه في التّأليف: يظهر بشكلٍ جليّ أثر فقه وعلم القاضي في هذا الجانب من خلال مصنّفاته الجليلة الكثيرة التي صنّفها في جلّ علوم وفنون الدّين، وتميّزت تصانيفه بـ: التّقعيد الفقهي والأصولي، التّخريج، الاهتمام بالخلاف العالي، الرّدود والذّبّ عن المذهب. من تواليفه: التّلقين، المعين على كتاب التّلقين ولم يتمّه، شرط المدونة، النّصرة لمذهب الإمام دار الهجرة، الممهّد في شرح مختصر أبي محمد بن أبي زيد القيرواني، شرح رسالة ابن أبي زيد، المعونة على مذهب عالم المدينة، اختصار عيون الأدلة، النظائر في الفقه، الأدلة في مسائل الخلاف، الإشراف على مسائل الخلاف، أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة، شرح فصول الأحكام وبيان ما مضى به العمل عند الفقهاء والحكام، الرّدّ على المزني، البروق في مسائل الفقه، الإفادة، التلخيص في أصول الفقه، المروزي في الأصول.[43]

بلْ وإنّ بعض تصانيفه قدْ عُدّت عُمدةً لتأسيس فنون الفقه؛ يقول حميش عبد الحق محقّق كتاب "المعونة" عن كتابه "النّظائر في الفقه": "وهو في خزانة القرويّين، ولم أجد في ترجمة القاضي عبد الوهاب نسبةَ ذلك الكتاب إليه، وإن ثبتت نسبته إليه، فإنه يُعتبر من أول ما أُلِّف عند المالكية في هذا الفنّ."[44]

وهذا ابن بسام يصف دقّة تأليف القاضي وأثرها على المذهب المالكي:" وهو أحد من صرّف وجوه المذهب المالكي، بين لسانٍ الكناني، ونظرٍ اليوناني، فقدّر أصوله، وحرّر فصوله، وقرّر جمله وتفاصيله، ونهج فيه سبيلا كانت قبله طامسة المنار"[45].

فقد تدرّج القاضي عبد الوهاب في تواليفه من كتابه التّلقين الموجّه للمبتدئ، فكتابه المعونة الذي توسّع فيه انطلاقاً من التّلقين، ليختم مشروعه بكتابه الجليل الإشراف الذي لملم فيه الأدلّة والتّعليلات واستفاض في تدليله للمذهب المالكي دون غيره، ليصبح عمدة في الفقه المالكي والفقه الإسلامي المقارن بشكل عامّ، وقدْ جمع فيه بين الأدلة النّقلية والعقلية بطريقة عجيبة ميسّرة على المتعلّم.

هذا ونجد أنّ القاضي قد اهتمّ بمصنّفات المدرسة القيروانية واعتنى بها بالشّرح والاختصار واعتماد روايتها، فقد قام باختصار المدوّنة وشرحها إلاّ أنّه لم يتممه كما ذكر عياض، وكان يقدّم روايتها على سائر روايات الأمّهات والدّواوين. ونجده أيضاً انكبّ على أهمّ مؤلّفات شيخ المدرسة القيروانية في وقته الإمام ابن أبي زيد فشرح مختصره ورسالته وتوسّع فيها لتكون بذلك مرجعاً في فقه الخلاف إذْ يُعتبر من أوائل شروح الرّسالة، ونقل في كتبه من النوادر فاستقى منها أهل المذهب وغيرهم لما فيها من إسهابٍ وتفريعٍ واستيعابٍ للمسائل وفق جلّ المذاهب الفقهية.

أمّا عن كتاب الإشراف فقد كان زاخراً بالقواعد الأصولية والفقهية التي ساهمت في بيان أصول المذهب وتخريجها وفق منهج قويم وبألفاظ دقيقة جعلت صياغتها على اللاحقين هيّناً ميسّراً، مليئاً بالأقيسة والتخريجات الفرعية. كلّ هذا رسّخ علم التّخريج بأنواعه وبيّنت قواعده وسبله.

ومن تخريجاته نجد: أنّ القاضي عبد الوهاب ممّن نسب القول بفورية الأمر المطلق عند مالك بأن الحجّ عنده على الفور، كون الأمر المطلق يقتضي ذلك. ومثلها في كتبه الكثير.

إنّ هاته الصّنعة المنهجية في التّأليف الفقهي كان لها الأثر البارز على المدرسة العراقية نظراً لما شهدته تواليف القاضي من قبول وسط البيئة العراقية.

الاعتناء بمؤلفاته واعتماد روايته وأقواله: لما كان لتواليفه وكتبه الأثر البارز على المذهب المالكي، نجدهم قد عكفوا عليها من خلال شرحها ومدارستها من جهة، فقد شرح الإمام المازري كتاب التلقين، واحتلّت كتبه الأخرى مجال المدارسة مثل كتاب المعونة والإشراف.

ومن جهة أخرى فقد حُفظت أقواله ومروياته كما أصبحت لآرائه أهمّية خاصّة في المذهب حتّى جُعلت هاته الآراء دليلَ ترجيحٍ ومذهبًا متبعًا، فالقاضي عبد الوهاب قد شهد له البعيد قبل القريب بأنه قد بلغ رتبة الاجتهاد بل وقدْ صرّح بذلك وأوجبه، إذْ تجده غالبا يتجاوز عن ذكر الروايات والأقوال داخل المذهب في كتبه إلى عرض

ترجيحه واجتهاده مستدلاً بما يراه حجّة له، مثل صنيعه في كتابه الإشراف، مورداً في ذلك أدلّة متنوعةً ساهمت في استخلاص أصول وقواعد المذهب المالكي وفقها.

وهذا مثال جاء في مقدمات ابن رشد يُبيّن مدى اعتبار مذهب القاضي: " ... وقد أُختلف في صريحه –أي الطّلاق– ما هو على ثلاثة أقوال: أحدها: أنّ صريحه؛ لفظ الطّلاق خاصّة، وأنّ كناياته ما عدا ذلك مثل قوله: خلية وبرية وحبلك على غاربك، وما أشبه ذلك وهو مذهب عبد الوهاب..."[46]

حفظ وتمكين المذهب المالكي في العراق: وهذا من خلال

– القضاء: وُلي قضاء الدينور وبادرايا وباكسايا من أعمال العراق[47]، ولا شكّ أن توليه القَضاء كان بالنّظر إلى ما وصل إليه من علمٍ ومكانةٍ رفيعةٍ لدى العامّ والخاصّ، فبذلك كان له الأثر في خدمة المدرسة المالكية بالعراق من خلال جريان أحكام المذهب في القضاء تحت لواءه.

– المشيخة والتّدريس: انتهت رياسة المذهب في العراق إليه فكانت للقاضي حلقاتُ تدريسٍ كثيرةٍ بدليل كثرةِ التّلاميذ الذين قدِموا للنّهل من علمه من المالكيين وغيرهم الذين تخرّجوا على تحت يديه وخلفوه بامتياز.

ونذكر من تلاميذ القاضي: محمَّد بن عبيد الله بن أحمد بن عمروس البزّاز البغدادي (452هـ) شيخ المالكية، إليه انتهت الفتوى ببغداد، ووصفه الخطيب البغدادي بأنه آخر فقهاء المالكية ببغداد. أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي(463هـ) خاتمة الحُفَّاظ، وصاحب التّصانيف الكبيرة، أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (476هـ) صاحب كتاب اللُّمع، عبد الحق بن هارون الفقيه، وأبو عبد الله المازري البغدادي.[48]

– نُصرته للمذهب والذّبّ عنه: كان القاضي شديد الحجّة مُستحضر الدّليل سواءاً في الدّرس ومجلس المناظرة أو في كتبه التي يردّ على غيره أوالخلافية كذلك، ومنها ردّه على المزني، وكتاب النّصرة لمذهب إمام دار الهجرة وكذلك كتابه المتقن الإشراف على نكت مسائل الخلاف.

ويُمكن القول أنّ القاضي عبد الوهاب قدْ تفرّد تقريبا في طبقته العراقية بالدفاع والذّبّ عن مذهب مالك هناك، إذْ حلّت المنيّة بتلامذة شيوخه وتتابعوا، فانبرى يُنافح ويذبّ عن المذهب مؤلفاً في الخلافيّات بالتّدليل والتّأصيل والردّ فكفّى ووفّى إلى غاية خروجه من بلاد العراق فلم يأت من بعده من شغل مكانته وملأ منصبه ليكون مصير المذهب المالكي نحو الانحصار في تلك البلاد كما سنذكر.

كان أبو بكر الباقلاّني يقول: "لو اجتمع في مدرستي أبوعمران الفاسي وعبد الوهاب لاجتمع علم مالك أبو عمران يحفظه وعبد الوهاب ينصره"

خروجه من العراق: يتّفق معظم المؤرّخين على أنّ خروج القاضي عبد الوهاب من بلاد العراق كانت ضربةً قاسمةً للمذهب المالكي هناك، كيف لا وقد كان حاميها ورئيسَها الوحيد تقريبا في زمانه لما حلّ بأقرانه العلماء من موتٍ وهجرةٍ خصوصاً، فكان الكفيل للمذهب في الذّبّ عنه تدليلاً وتأصيلاً وردّاً كما سبق وأوردنا. ثمّ إنّه ما إنْ دخل مصرَ حتّى عاد المذهب المالكيّ للسّيادة.

وقيل في سبب خروجه أنّه أُبتلي بالفقر الذي ألجأه لمفارقة بغداد إلى مصر، وقدْ ودّعه جملةٌ موفورةٌ من أعلامها، وطوائف كثيرة، وفي هذا يصدق قول الشاعر:

وذو جهلٍ قد ينام على حريرٍ وذو علمٍ مفارشه الترابُ

وجاء في "المدارك": "ولعلّ سبب خروجه قصّة جرت له لكلام قاله في الشّافعي، فخاف على نفسه وطُلِبَ، فخرج فاراً عنها"[49].

إنّ خروج القاضي عبد الوهاب عجّل وسرّع وتيرة تراجع المذهب المالكي بالعراق وانحصاره، فقد كان فقه القاضي عبد الوهاب من العوامل الأساسية في ريادة المذهب ومواصلته من خلال تواليفه ومشيخته التي كانت تشدّ إليها نظر المذاهب هناك.

خاتمة:

في نهاية هاته الورقات يمكن اِستخلاص مجموعٍ من النّتائج نأتي على ذكرها تِباعاً:

- ازدواجيّة الوضع الفكريّ بين الرّأي والحديث في المدرسة العراقية، واختلاف المنهج في التّأليف له ومدارسته عن بقية المدارس، يبرز في خصلتين رئيستين هما التّأصيل والخلاف والجدل.
- دور المدرسة المالكية بالعراق كبيرٌ في خدمة المذهب من خلال التّأصيل والتّقعيد والاحتجاج له.
- العلاقة التّبادلية بين المدرسة المالكية بالعراق وفقه القاضي عبد الوهاب، تتجلّى في تأثّر فقه القاضي بالمنهج العراقي العام مثلما أثّر وجوده فيها على المسار الفقهي فيها.
- العامل السّياسي له الدّور البارز في سرعة انحصار وتراجع المدرسة المالكية من ريادة المذاهب الفقهية في العراق إلى غاية زوالها.
- طبيعة المدرسة العراقية وازدواجيةُ الفكر فيها بين الرأي والحديث كان له الأثر في الشّخصية الفقهية للقاضي عبد الوهاب، وهذا يبرز بشكل جليّ من خلال تواليفه.
- خروج القاضي عبد الوهاب من العراق كان مؤثّراً في انحصار وتراجع المذهب بالعراق.
- يمكن إبراز أثر فقه القاضي عبد الوهاب على المدرسة العراقيّة في: التأليف، الدرس والقضاء، المناظرة والجدال، الذّبّ عن المذهب والدّفاع عنه.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين.

قائمة المصادر والمراجع:

1- إبراهيم ابن فرحون اليعمري، الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، مصر.

2- أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

3- أبو اسحاق إبراهيم الاصطخري، المعروف بالكرخي المسالك والممالك، دار صادر، لبنان، 2004 م.

4- أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، المحقق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، الطبعة: الأولى، 1979م.

5- أبو الحسن علي عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ / 1997م

6- أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المغرب، الطبعة: الأولى.

7- أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر،تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لبنان، 1415 هـ - 1995 م.

8- أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي، المقدمات الممهدات، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

9- أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ.

10- أبو محمد عبد الله قتيبة الدينوري، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الثانية، 1992 م.

11- أبو محمد عبد الوهاب بن نصر الثعلبي البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة، المحقق: حميش عبد الحقّ الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز.

12- أحمد أمين سليم، دراسات في الشرق الأدنى القديم، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1989م.

13- أحمد مختار عبد الحميد وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، لبنان، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

14- جمال الدين بن محمد الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.

15- شهاب الدين أحمد أبو العباس المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1358 هـ - 1939 م.

16- عبد الحي أبو الفلاح العَكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المحقق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، لبنان، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

17- عبد الرحمن ابن خلدون الإشبيلي، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر(تاريخ ابن خلدون)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، لبنان، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

18- محمد ابن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.

19- محمد أبو عيسى الترمذي، الجامع الكبير - سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، 1975.

الهوامش:

[1] أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط: الأولى، 2008، السعودية، (739/1).

[2] أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المسالك والممالك، دار صادر، لبنان، 2004، (56).

[3] أحمد أمين سليم، دراسات في الشرق الأدنى القديم، دار النهضة العربية، لبنان، 1989، (213).

[4] أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت: مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المغرب، ط: الأولى، (177/2).

[5] ترتيب المدارك(24/1). محمد ابن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، 2003، (87/1).

[6] إبراهيم ابن فرحون اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت: محمد الأحمدي ، دار التراث للطبع والنشر، مصر (143/1).

[7] ترتيب المدارك (24/1).

[8] المصدر نفسه (24/1).

[9] أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود، الكتب العلمية، لبنان ، ط الأولى،1997 (176/1).

[10] أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، ،محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ (6/17).

[11] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المعارف، ت: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط الثانية، 1992 (499/1).

[12] عياض، ترتيب المدارك(78/2).

[13] أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر،لبنان، 1995، (183/35).

[14] ابن عدي، الكامل(177/1).

[15] سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط الثانية 1975، أبواب العلم، باب ماجاء في عالم المدينة، حديث رقم2680، وقد حسنه.

[16] ابن عدي، الكامل(175/1). ابن عبد البر، التمهيد(35/6).

[17] عياض، ترتيب المدارك(73/1).

[18] نفس المصدر(24/1).

[19] نفس المصدر(280/4).

[20] ابن فرحون، الديباج المذهب(26/2). ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت: خليل شحادة، دار الفكر، لبنان، ط الثانية 1988 (568/1).

[21] عياض، ترتيب المدارك(24/1).

[22] ترتيب المدارك(188،189/6). محمد الحجوي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى 1995 (144/2).

[23] أبو العباس شهاب الدين المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ت: مجموعة من المحققين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1939 م

[24] عياض، ترتيب المدارك(47/7)

[25] "وهم عماد الدولة أبو الحسن علي، وركن الدولة أبو علي الحسن، ومعز الدولة أبو الحسن أحمد، أولاد أبي شجاع بويه بن فناخسرو من بلاد الفرس" ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ت:عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط الأولى، 1997

[26] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط الثانية، 1993 (483/26).

[27] الحجوي، الفكر السامي (7/2).

[28] المرجع نفسه(189/2).

[29] عياض، ترتيب المدارك(51/7).

[30] عياض، ترتيب المدارك(51/7). المقري، أزهار الرياض(78/3)

[31] انظر ترجمته: جمال الدين محمد الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى 1992، (316/14). عبد الحي العَكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، لبنان، ط الأولى، 1986 (402/4). ترتيب المدارك(183/6).

[32] انظر ترجمته: شجرة النور(137/1). شذرات الذهب(415/4). ترتيب المدارك(76/7).

[33] انظر ترجمته: ترتيب المدارك (71/7). الديباج المذهب(100/2). شجرة النور الزكية(138/1).

[34] انظر ترجمته: ترتيب المدارك(44/7). شجرة النور(38/1).

[35] عياض، ترتيب المدارك(48/7).

[36] انظر ترجمته: تاريخ بغداد (292/12). ترتيب المدارك (220/7). الديباج المذهب(26/2). شجرة النور(154/1). بن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ت: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ط الأولى،(515/8).

[37] ترتيب المدارك(223/7).

[38] ابن فرحون، الديباج المذهب (26/2).

[39] عياض، ترتيب المدارك(221/7). الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (292/12).

[40] مخلوف، شجرة النور (154/1).

[41] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (292/12)

[42] بن بسام، الذخيرة (515/8).

[43] عياض ترتيب المدارك(222/7). ابن فرحون، الديباج (28/2).

[44] حمبش عبد الحق، مقدمة تحقيق كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، السعودية (43).

[45] ابن بسام، الذخيرة (151/8).

[46] ابن رشد القرطبي، المقدمات الممهدات، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 1988 (578/1).

[47] ابن فرحون، الديباج (27/2). مخلوف، شجرة النور(154/1)

[48] عياض ترتيب المدارك (222/7).

[49] عياص، ترتيب المدارك(224/7).